

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم الاجتماع
ينظم:

الملتقى الوطني الأول حول: تأثير صحة الأم والطفل على
وفيات الأطفال في الجزائر
2025/04/24

محور المداخلة: المحور التاسع

عنوان المداخلة: دور السياسات الصحية والاجتماعية في تحسين صحة الأم والطفل في
الجزائر: بين الواقع الراهن والتحديات المستقبلية

الإسم واللقب: دبيش فاتح
الجامعة: جامعة 8 ماي 1945 قالمة
المخبر:
البريد الإلكتروني:
debichfateh@yahoo.fr

الإسم واللقب: غزالة ابن فرحات
الجامعة: جامعة 8 ماي 1945 قالمة
المخبر: التنمية الذاتية والحكم الراشد
البريد الإلكتروني:
benferhatghezala@gmail.com

الملخص:

تتناول هذه المداخلة بالدراسة والتحليل دور السياسات الصحية والاجتماعية في تحسين صحة الأم والطفل في الجزائر، من منظور تكاملي يجمع بين البرامج الميدانية، والجهود المشتركة بين مختلف الفاعلين. فعلى الرغم من التقدم الذي أحرزته الدولة في تحسين مؤشرات الصحة الإنجابية وصحة الطفل خلال العقود

الأخيرة، إلا أن العديد من التحديات لا تزال قائمة، لا سيما فيما يتعلق بتفاوت فرص الوصول إلى الخدمات الصحية، وغياب التوازن في توزيع الموارد البشرية والمادية بين المناطق الحضرية والريفية. كما يركز البحث على ضرورة اعتماد سياسات صحية أكثر شمولية وعدالة، تُعنى بتعزيز الرعاية الصحية الأساسية، والتكفل الغذائي، وتعميم التنقيف الصحي الموجه للأُمهات. كما يُبرز أهمية دمج السياسات الاجتماعية في هذه الرؤية، من خلال دعم الأسر الهشة وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة باعتبار هذه العناصر مداخل رئيسية لتحسين الصحة الأسرية بشكل عام.

وتقترح المداخلة جملة من التوصيات المستندة إلى نتائج دراسات وطنية وتجارب دولية ناجحة، من بينها ضرورة تبني نهج متعدد القطاعات، وتفعيل دور المجتمع المدني، كما تؤكد على أهمية توجيه الاستراتيجيات المستقبلية نحو مقاربة تشاركية ومرنة، تراعي التغيرات الديموغرافية والاجتماعية، وتسعى إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة، خاصة تلك المتعلقة بالصحة الجيدة والمساواة والعدالة الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: السياسة الصحية - السياسة الاجتماعية - التحديات - الصحة.

Abstract:

This intervention examines the role of health and social policies in improving maternal and child health in Algeria, from an integrative perspective that combines field programmes and the joint efforts of different actors. Despite the progress made by the country in improving reproductive and child health indicators in recent decades, many challenges still remain, especially in terms of unequal access to health services and the imbalance in the distribution of human and material resources between urban and rural areas. The research emphasises the need to adopt more comprehensive and equitable health policies that promote basic health care, nutritional coverage, and maternal health education. It also highlights the importance of integrating social policies into this vision by supporting vulnerable families and promoting gender equality and women's empowerment as key entry points to improve family health in general.

The intervention proposes a number of recommendations based on the results of national studies and successful international experiences, including the need to adopt a multisectoral approach and activate the role of civil society. It also emphasises the importance of directing future strategies towards a participatory and flexible approach that takes into account demographic and social changes and seeks to achieve the Sustainable Development Goals, especially those related to good health, equality and social justice.

Keywords: Health Policy - Social Policy - Challenges - Health.

- مقدمة

تُعتبر السياسات الصحية والاجتماعية أمرًا حيويًا في تعزيز صحة الأم والطفل خاصة في السياق الجزائري، حيث تتداخل التحديات السكانية والاجتماعية مع قدرة النظام الصحي على تقديم الرعاية المناسبة. فالحكومة الجزائرية تجتهد بالتعاون مع المنظمات الدولية والمؤسسات المحلية، في وضع استراتيجيات من شأنها تحسين الوصول إلى الخدمات الصحية وتعزيز وعي المجتمع بأهمية الرعاية الصحية خلال مراحل الحمل والولادة وما بعدها.

تبرز جهود الحكومة في مجال الصحة العامة عبر خلق بيئة سليمة تدعم حقوق النساء والأطفال، من خلال توفير برامج متكاملة تشمل خدمات الرعاية الصحية، التغذية، والتعليم. تنطوي هذه السياسات على ضرورة إدماج الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، حيث يلعب الفقر والجهل دورًا بارزًا في تفاقم التحديات الصحية. وبالتالي يصبح توفير الدعم المالي للأسر المحتاجة، وتأمين المستلزمات الصحية، وتعزيز التنقيف الصحي دعامة لرفع مستوى صحة الأم والطفل. من هنا، يصبح من الضروري اعتماد نهجًا شاملاً يأخذ بعين الاعتبار العوامل الاجتماعية والثقافية السائدة، لضمان استدامة البرامج الصحية وزيادة أثرها الإيجابي. أضف إلى ذلك، يتطلب تحسين صحة الأم والطفل استمرارية الرصد والتقييم للسياسات المعتمدة، بما يتيح فهم فعالية هذه الإجراءات ومدى تأثيرها على المخرجات الصحية. فمن الضروري التركيز على الابتكار في تقديم الخدمات والتنمية البشرية، من خلال تأهيل الكوادر الطبية وتوفير المعدات اللازمة للمنشآت الصحية. لأن نجاح الجهات المسؤولة في تعزيز صحة الأم والطفل يعتمد على تبني استراتيجيات شاملة تتجاوز الجوانب الصحية، لتطوير بيئة مجتمعية تساهم في تحقيق الرفاهية لكل من الأمهات والأطفال، مما ينعكس إيجابًا على المجتمع ككل.

1. السياسات الصحية والاجتماعية كأداة لحماية صحة الأم والطفل

تُعرّف السياسات الصحية على أنها مجموعة من القرارات والإجراءات التي تتخذها الهيئات الحكومية وغير الحكومية بهدف تحسين الصحة العامة وتعزيز الرفاهية الاجتماعية. تشمل هذه السياسات مجموعة واسعة من جوانب الرعاية الصحية، بدءًا من تنظيم الخدمات الصحية وتوجيه الموارد المالية، وصولًا إلى تعزيز الوقاية ومواجهة الأمراض وتحسين الوصول إلى الرعاية. تتبلور السياسات الصحية كإطار شامل

تتضمن الرعاية الأولية، العلاج، والتعليم الصحي، بالإضافة إلى الاستجابة للأزمات الصحية (Buse, K., Mays, N., & Walt, G. 2012). في الجزائر، تركز السياسات الصحية على تحسين جودة الخدمات المقدمة، خاصة في مجالات مثل رعاية الأم والطفل، والتي تعد محوراً أساسياً في تعزيز الصحة العامة. تشمل هذه الجهود تطوير برامج تطعيم الأطفال، وتحسين الخدمات الإنجابية، وتوفير الرعاية الصحية الجيدة للأمهات، مما يساهم في تقليل معدلات الوفيات وتحسين نوعية الحياة.

أما السياسات الاجتماعية فهي تمثل مجموعة من الإجراءات والتوجيهات التي تنفذها الدولة أو المؤسسات المختلفة لتحقيق الرفاه الاجتماعي وتحسين الظروف المعيشية للأفراد والعائلات. تنطوي هذه السياسات على تنظيم الموارد وتوزيع الفرص بطريقة تعزز العدالة الاجتماعية وتقلل من الفوارق الاقتصادية والاجتماعية. يشمل نطاق السياسات الاجتماعية مجالات متنوعة، منها التعليم، والرعاية الصحية، والعمل، والإسكان، والحماية الاجتماعية، حيث تهدف هذه السياسات إلى بناء مجتمع يتمتع فيه الأفراد بحقوق متساوية ورفاهية شاملة. (زغوني رابح، جوان 2021، ص46) تعتبر السياسات الاجتماعية ذات أهمية بالغة في سياق تعزيز صحة الأم والطفل، إذ يرتبط تحقيق هذه الأهداف بمجموعة مترابطة من التدخلات التي تتناول عدة جوانب من حياة الأفراد. فعلى سبيل المثال، تؤثر السياسات المتعلقة بالرعاية الصحية بشكل مباشر على مستوى الخدمات الصحية المتاحة للأمهات والأطفال، مما ينعكس بدوره على معدلات الوفيات والأمراض.

تشكل السياسات الصحية والاجتماعية محوراً أساسياً في تعزيز صحة الأم والطفل، وهي تتسجم مع الأهداف الشاملة للتنمية المستدامة، كونها تتعاون بشكل متكامل لتحسين صحة الأم والطفل من خلال تقديم حلول مستدامة لتحديات معقدة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تساهم السياسات الصحية في تحسين الوصول إلى الرعاية الصحية من خلال إنشاء مراكز صحية متخصصة لطب الأمومة والطفولة، وتوفير التطعيمات اللازمة، وتأمين الرعاية السابقة للولادة. أما السياسات الاجتماعية، فإنها توفر الدعم النفسي والاجتماعي للأمهات، من خلال برامج التوجيه والمساندة، مما يمكنهن من التعامل مع الضغوط النفسية والاقتصادية.

تعتبر صحة الأم والطفل مؤشران مهمان لتقييم النجاح في كل من السياسات الصحية والاجتماعية، لأن تعزيز هذه الصحة له آثار إيجابية ملموسة تمتد إلى المجتمع بأسره، حيث يرتبط تحسن صحة الأمهات بتقليل معدلات الوفيات، وانخفاض نسبة الأمراض بين الأطفال. لذا، تعتبر السياسات الصحية والاجتماعية عنصرين لا يمكن فصلهما في الجهود الرامية لتحسين حياة الأمهات والأطفال، مما يستدعي ضرورة الربط

بينهما بشكل استراتيجي لتحقيق نتائج فعالة ومتزامنة. انطلاقاً من هذا الفهم، بات من الحيوي أن تسلط السياسات الجزائرية الضوء على الاحتياجات الملحمة لهذه الفئات (الأم والطفل)، وتعمل على تنفيذ برامج مبتكرة تتماشى مع التوجهات العالمية في مجال الرعاية الصحية والاجتماعية.

2. أهمية صحة الأم والطفل

تُعدّ صحة الأم والطفل من المؤشرات الحيوية التي يُقاس بها مدى فعالية وكفاءة النظام الصحي في أي دولة. فهي تمثل حجر الزاوية في الجهود الرامية إلى تعزيز الصحة العامة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لاسيما الهدف الثالث المتعلق بضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية في جميع الأعمار. (WHO, 2022) وعليه تفرض العلاقة التبادلية بين صحة الأم وصحة الطفل التعامل مع هذا المحور من منظور تكاملي، حيث أن صحة الأم أثناء فترة الحمل والولادة لها تأثير مباشر وحاسم على صحة المولود ونجاح نموه البدني والعقلي.

تشير الأدبيات العلمية إلى أن الأمهات اللاتي يحصلن على رعاية صحية شاملة خلال فترتي الحمل وما بعد الولادة، يكنّ أكثر قدرة على تجاوز المضاعفات الصحية المرتبطة بالأمومة، كما ترتفع لديهن احتمالات ولادة أطفال أصحاء، مما يؤدي إلى تقليص معدلات وفيات الأمهات والأطفال حديثي الولادة (UNICEF, 2021) ويتطلب ذلك تيسير سبل الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الأولية وتوفير الكوادر الطبية المؤهلة والمستلزمات الطبية الأساسية، خاصة في المناطق الريفية والنائية.

وتجب الإشارة أنه لا يمكن معالجة قضايا صحة الأم والطفل من خلال التدخلات الطبية فقط، بل يجب تبني نهج شامل يجمع بين الأبعاد الصحية والاجتماعية والاقتصادية. فبالإضافة إلى الرعاية الطبية قبل وأثناء وبعد الولادة، هناك ضرورة ملحة لتفعيل برامج التنقيف الصحي والتوعية المجتمعية، بما يساعد الأمهات على اكتساب المعارف والمهارات اللازمة لرعاية أنفسهن وأطفالهن بالشكل الأمثل. وتُعدّ حملات التوعية التي تركز على التغذية، الوقاية من الأمراض وتنظيم الأسرة من الأدوات الجوهرية في هذا الإطار (Lancet Maternal Health Series, 2016).

كما تلعب السياسات الاجتماعية دوراً داعماً ومكملاً، لا سيما تلك التي تستهدف تحسين الظروف المعيشية وتوفير شبكات الحماية الاجتماعية للأسر الهشة. وتشمل هذه التدخلات دعم الأمهات من خلال إجازات الأمومة المدفوعة وتوفير خدمات رعاية الأطفال وتحسين البيئة السكنية، مما يُعزز من قدرة النساء على الاهتمام بصحتهن وصحة أطفالهن دون أعباء إضافية. مما يدعم الفكرة التي مفادها أن النهوض

بصحة الأم والطفل يتطلب تنسيقًا وتكاملاً بين مختلف القطاعات، وعلى رأسها قطاعات التعليم، العمل والمجتمع المدني. فقد أثبتت العديد من الدراسات أن تعليم الفتيات وتمكين النساء اقتصاديًا، يُعدّ من أبرز العوامل المؤثرة إيجابيًا في مؤشرات صحة الأم والطفل. فالنساء المتعلّقات يكنّ أكثر وعيًا بالممارسات الصحية السليمة، وأكثر قدرة على اتخاذ قرارات مبنية على المعرفة فيما يتعلق بالرعاية الصحية والتغذية وتنظيم الأسرة. (UNFPA, 2020)

وفي السياق الجزائري، كما هو الحال في العديد من البلدان النامية، يظل التحدي قائمًا في توحيد الجهود بين هذه القطاعات لتحقيق أهداف صحية واجتماعية متكاملة. ويستلزم ذلك تبني سياسات قائمة على الأدلة العلمية، وتوجيه الاستثمارات نحو الفئات الأكثر ضعفًا، وتطوير نظم معلومات صحية دقيقة تُمكن من التقييم المستمر للأداء وتحديد الأولويات، لأن تعزيز صحة الأم والطفل ليس مجرد هدف صحي، بل هو استثمار في مستقبل المجتمع. فالأمهات والأطفال الأصحاء يشكلون الأساس لاقتصاد قوي، ومجتمع مستقر. لذلك، فإن تبني نهج شامل وتشاركي في التعامل مع قضايا الصحة الإنجابية والطفولة المبكرة يُعدّ ضرورة حتمية لضمان مستقبل مستدام.

3. واقع وتحديات صحة الأم والطفل في الجزائر

تُعدّ مؤشرات صحة الأم والطفل من الركائز الأساسية لتقييم فعالية وجودة الأنظمة الصحية والاجتماعية في مختلف الدول. ويُعتبر انخفاض معدلات وفيات الأمهات والأطفال مؤشراً مهماً على تطور الرعاية الصحية وتقدم المجتمعات، كما يشكل هدفاً استراتيجياً في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030. أما فيما يخص الجزائر، فالوضع الحالي لصحة الأم والطفل يُعدّ مؤشراً معقداً يتطلب تحليلاً دقيقاً للعناصر الإحصائية والتحديات التي تواجه النظام الصحي. ففي السنوات الأخيرة، شهدت الجزائر تحسناً تدريجياً في صحة الأمهات خلال العقد الأخير، حيث تراجع معدل وفيات الأمهات من 57.7 حالة لكل 100,000 ولادة حية في عام 2016م إلى 48.5 حالة في عام 2019م، وفقاً لتقارير وزارة الصحة الجزائرية (Elbilad.net, 2023) ويُعزى هذا التحسن إلى ارتفاع نسبة المتابعات الطبية قبل الولادة والتي بلغت 95.3%، إضافة إلى الزيادة في عدد الولادات التي تُشرف عليها كفاءات طبية، والتي وصلت إلى 98.8%. (Annuaire statistique de la santé, 2021)

أما بخصوص صحة الطفل، تشير الإحصائيات إلى أن معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة قد شهد تحسناً ملحوظاً، إذ انخفض من 22.3 حالة لكل 1,000 ولادة حية في 2015م إلى 18.9 حالة

في 2020م، وفقاً لبيانات وزارة الصحة.(Elbilad.net, 2023) ورغم هذا التحسن، لا تزال الفجوات الجغرافية واضحة، حيث تسجل المناطق الريفية معدلات أعلى من الوفيات مقارنة بالمناطق الحضرية. كما يوجد مؤشرات لانتشار الأمراض المزمنة وحالات سوء التغذية، التي تؤثر سلباً على صحة الأطفال، مع ما يصاحبها من عوامل اجتماعية واقتصادية تعزز هذه المشاكل. على العموم فإن هذه الإحصائيات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياسات الصحية المتبعة، حيث إن الاستثمارات في البنية التحتية الصحية وتعزيز الخدمات الاجتماعية تساهم في تحسين المعايير الصحية.

أما التحديات فالجزائر تواجه مجموعة من المصاعب الرئيسية التي تعيق تحسين صحة الأم والطفل، وترتبط هذه التحديات بالعديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أهمها:

أولاً، يشكل الفقر واحداً من أكثر العوامل تأثيراً على صحة الأم والطفل، حيث تسهم الظروف الاقتصادية الصعبة في تدهور مستوى الخدمات الصحية الأساسية. فالعديد من الأسر تعاني من ضعف الوصول إلى الرعاية الصحية الكافية، مما يؤدي إلى زيادة معدلات وفيات الأمهات والأطفال. علاوة على ذلك، يعتبر نقص التمويل الحكومي والموارد المخصصة للقطاع الصحي عاملاً ضاعطاً، إذ أن الاستثمارات غير الكافية في البنية التحتية الصحية تؤدي إلى تدهور الخدمات المقدمة، مما ينعكس سلباً على نتائج الصحة العامة.

ثانياً، التباين في التوزيع الجغرافي والخدمات الصحية المدعومة، مما يخلق تدني الوصول إلى الرعاية الصحية في المناطق النائية والريفية. تلك المناطق التي غالباً ما تتعرض لنقص في الكوادر المؤهلة والمرافق الطبية، مما يزيد من مخاطر حدوث مضاعفات أثناء الحمل والولادة. بالإضافة إلى ذلك، تساهم العادات الثقافية والتقاليد الاجتماعية في تثبيط الفئات الضعيفة من استغلال الخدمات الصحية المتاحة. حيث يُعد ضعف الوعي الصحي وخاصة في المجتمعات الريفية، عائقاً آخر أمام تحسين الرعاية الصحية للأم والطفل. فنقص المعرفة حول أهمية الرعاية الصحية المتكاملة قد تؤدي إلى نقشي معتقدات خاطئة تتسبب في تأخير الحصول على الخدمات العلاجية. كما يتضح أن المعدلات المنخفضة للرضاعة الطبيعية في الأشهر الأولى من الحياة، تزيد من مشكلات النمو والتغذية، مما يؤثر على صحة الأطفال ويحد من قدرتهم على التعافي من الأمراض. وعليه يستدعي هذا الوضع ضرورة تحسين الاستراتيجيات الصحية والاجتماعية وتعزيز آليات الدعم للأمهات، مما يستوجب تنسيق الجهود بين مختلف الجهات الفاعلة في المجتمع الصحي.

أخيرًا، تتداخل عوامل إضافية مثل التغيرات المناخية والأمراض المعدية إلى تلك التحديات، مما يزيد من الضغوط على النظام الصحي ويحد من قدرة الحكومة على تنفيذ السياسات الصحية الفعالة. وتتطلب هذه التحديات استجابة شاملة وفعالة، حيث يجب على الحكومة بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، تطوير استراتيجيات فعالة للتخفيف من تلك التحديات. يتطلب الأمر تعزيز القدرات المؤسسية، وزيادة الوعي الصحي في جميع المناطق، والاستثمار في التعليم والتدريب لخدمات الرعاية الصحية، الأمر الذي يمكن أن يعزز من الأثر الإيجابي على صحة الأمهات والأطفال في الجزائر.

4. السياسات الصحية في الجزائر

تتبنى السياسات الصحية في الجزائر نهجًا استراتيجيًا يهدف إلى بناء نظام رعاية صحية متكامل، مع إيلاء أهمية خاصة لصحة الأم والطفل. وتسعى الحكومة إلى تحقيق ذلك من خلال تعزيز الوصول إلى الخدمات الصحية وتحسين جودتها، عبر توسيع شبكة المؤسسات الصحية، وتطوير البنية التحتية، ورفع كفاءة الكوادر الطبية. كما تركز على تفعيل نموذج الرعاية الصحية الأولية الشاملة، الذي يضمن تقديم خدمات متكاملة تواكب احتياجات الأمهات والأطفال، بهدف تحسين مؤشرات الصحة العامة، مثل تقليص معدلات وفيات الأمهات والأطفال، ومتابعة نمو الأطفال وتطورهم. وتولي الدولة عناية خاصة بالفئات الاجتماعية الهشة من خلال توفير الرعاية الصحية الأساسية مجانًا أو بأسعار رمزية.

أ- الاستراتيجيات الحكومية لتحسين الصحة

تعتبر استراتيجيات الحكومة محورية لتحسين صحة الأم والطفل، حيث تركز على إنشاء نظام صحي شامل يتوافق مع الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين. فإستراتيجيات الحكومة تعتمد على نموذج متكامل يعزز من تقديم الخدمات الصحية الأساسية، مع التأكيد على رعاية الأمومة والطفولة كأحد أولويات السياسة الصحية. يتجلى ذلك في السياسات التي تهدف إلى تقليل معدلات وفيات الأمهات والأطفال من خلال تعزيز الوصول إلى الرعاية الصحية الجيدة والفعالة.

من بين الاستراتيجيات المعتمدة، تتبنى الحكومة برامج توعية تهدف إلى تحسين الوعي الصحي بين الأمهات والمجتمع المحلي حول أهمية الرعاية الصحية أثناء الحمل وبعد الولادة. تشمل هذه البرامج دورات تدريبية وورش عمل تستهدف النساء في مراحل مختلفة من حياتهن، بهدف مساعدتهن على التعرف على المتطلبات الصحية الأساسية. ويتم ذلك عبر ورشات تدريبية وحملات إعلامية في مختلف أنحاء

البلاذ؁ وهو ما أشارت إليه منظمة اليونيسف بوصفه عاملاً رئيسياً في تقليل معدلات وفيات الأمهات والأطفال.(UNICEF Algeria, 2022)

كما تولي السياسات الوطنية أهمية خاصة لتنمية البنية التحتية الصحية في المناطق الريفية والنائية الذي يعتبر أحد المحاور الاستراتيجية؁ حيث تسعى الدولة إلى تعزيز العدالة في توزيع الخدمات من خلال تحسين تجهيزات المرافق وضمان توافر الأدوية واللقاحات الأساسية. وتدعم هذه الجهود تقارير البنك الدولي التي تؤكد أهمية التركيز على المناطق ذات التغطية الصحية المنخفضة لتحسين النتائج الصحية للأمهات والأطفال.(World Bank, 2020)

بالإضافة إلى ذلك؁ تتبنى الجهات الوصية سياسة تشاركية تشمل التعاون مع منظمات المجتمع المدني؁ بهدف تسريع وتيرة تقديم الخدمات الصحية وتوفير الدعم اللازم للأسر المحتاجة. هذا التعاون يشمل تبادل الخبرات والمعارف وتطوير المشاريع ذات الأولوية التي تستهدف تحسين الظروف المعيشية للأمهات والأطفال. ومن خلال تلك الاستراتيجيات والأدوات؁ تسعى الحكومة إلى بناء مجتمع صحي قادر على مواجهة التحديات الصحية؁ مما ينعكس بشكل مباشر على جودة الحياة وصحة الأجيال القادمة.

ب- برامج الرعاية الصحية

تعتبر برامج الرعاية الصحية التي تنفذها الحكومة جزءاً أساسياً من استراتيجيات تعزيز صحة الأم والطفل؁ وقد تم تصميم هذه البرامج لتتواءم مع الاحتياجات الاجتماعية والصحية المحلية. حيث تتركز هذه البرامج على توفير خدمات الرعاية الصحية الأولية وتعزيز الوصول إليها؁ وتحسين جودة الخدمات المقدمة للنساء الحوامل وأطفالهن؁ من خلال ضمان توفير الرعاية الطبية المجانية في المرافق الصحية؁ مثل العيادات والمستشفيات. كما تشمل هذه البرامج أيضاً التدخلات المادية أو العينية لتعزيز التغذية المناسبة للأمهات والرضع؁ مما يسهم في تقليل معدلات سوء التغذية والتحسين في معدلات النمو.

تشمل استراتيجيات الرعاية الصحية أيضاً تثقيف المجتمع حول أهمية الرعاية الصحية السابقة للولادة وما بعد الولادة؁ مما يؤمن مشاركة الأمهات في التحصيل المعرفي الضروري لضمان صحة أسرهن. يتم ذلك عبر تنظيم ورش العمل والحملات التوعوية التي تستهدف الفئات الأكثر احتياجاً؁ زيادة إلى توفير المعلومات حول الخدمات الصحية المتاحة. بالإضافة إلى ذلك؁ أُدرجت برامج التطعيم ضمن هذه الاستراتيجيات؁ حيث تعتبر من أهم الأدوات للوقاية من الأمراض المعدية التي تهدد صحة الأطفال. يتم

ذلك من خلال تعاون فعال بين الوزارات المختلفة، بما في ذلك وزارات الصحة والتربية والاعلام، لضمان توصيل المعلومات والخدمات اللازمة إلى الأمهات والأسر.

كما يتم تقييم فعالية هذه البرامج بصورة دورية لتفسير نتائج الجهود المبذولة وتحديث الأساليب ووضع الاستراتيجيات الملائمة لمواجهة التحديات التي تظهر على الساحة الصحية. لأن تحسين صحة الأم والطفل تتطلب بناء شبكة شاملة من الخدمات، بما في ذلك الرعاية النفسية والدعم المجتمعي، لذا فإن وجود آليات لضمان شمولية هذه البرامج وفعاليتها يعد أمراً حيوياً. كما أن فهم العلاقات المعقدة بين الظروف الاجتماعية والصحية، وأكثرها تأثراً بالتغيرات الاقتصادية والسياسية، يمكن أن يُوجه جهود صناع السياسة نحو تعزيز البرامج وتحقيق نتائج أفضل لصحة الأم والطفل.

5. السياسات الاجتماعية في الجزائر

تُعتبر السياسات الاجتماعية في الجزائر أداة استراتيجية تهدف إلى تعزيز رفاهية المواطن وتحقيق التنمية المستدامة، وخصوصاً فيما يتعلق بصحة الأم والطفل. تأتي هذه السياسات في سياق سعي الحكومة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأسر، وذلك من خلال عدة برامج متكاملة. أحد أبرز المكونات هو الدعم الاجتماعي للأسر، الذي يتجلى في تقديم الإعانات المالية وتوفير المساعدات الغذائية، ومختلف أشكال الدعم الأسري. هذه التدابير تهدف إلى تخفيف الأعباء المالية، التي غالباً ما تقف عائقاً أمام حصول الأمهات على الرعاية الصحية اللازمة أثناء الحمل وبعده، مما يساهم في تقليل معدلات الوفاة وتحسين جودة الحياة للأطفال.

ويُعد التعليم والتوعية من العناصر الحيوية في السياسات الاجتماعية، حيث تسعى هذه البرامج إلى تثقيف الأمهات حول أهمية الرعاية الصحية والتغذية السليمة، وتعمل على تعزيز الوعي حول الأمراض الشائعة والممارسات الصحية الجيدة. يُقدّم هذا التعليم من خلال دورات تعليمية وورش عمل مجتمعية، مما يعزز الفهم العام لأهمية الصحة الإنجابية ويشجع الأسر على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الرعاية الصحية. فمن خلال العمل على تحسين مستوى الوعي الصحي، يتمكن المجتمع من مواجهة التحديات الصحية بفعالية أكبر، مما ينعكس إيجاباً على مؤشرات صحة الأم والطفل.

إن هذه السياسات، على الرغم من التحديات التي تواجهها، تمثل خطوة نحو تكامل فعال للجهود المبذولة في مجال الصحة العامة. يتجلى ذلك من خلال التعاون بين مختلف المؤسسات الحكومية والمجتمع

المدني من أجل ضمان استفادة الفئات الأكثر ضعفاً من الخدمات المتاحة. لذلك، فإن تعزيز السياسات الاجتماعية وإدماجها في الاستراتيجيات الصحية، يُعتبر عنصراً أساسياً في تحسين نتائج صحة الأمومة والطفولة، مما يسهم في بناء مستقبل صحي للمجتمع بأسره.

6. التحديات المستقبلية

تواجه الجزائر في المرحلة الراهنة والمستقبلية تحديات متعددة الأبعاد تمس بشكل مباشر صحة الأم والطفل، وتُعزى هذه التحديات إلى تداخل عوامل ديموغرافية واقتصادية واجتماعية مركبة. من بين أبرز هذه العوامل، يُلاحظ تزايد الكثافة السكانية في المناطق الحضرية، مما يفرض ضغطاً متزايداً على البنية التحتية الصحية والاجتماعية، ويؤثر على جودة الخدمات المقدمة ومدى شمولها. ويترافق هذا الوضع مع ارتفاع مستمر في معدلات الولادة، مما يستدعي توسيع نطاق الخدمات الصحية وتطويرها لضمان استجابتها الفعالة للطلب المتزايد.

وفي سياق متصل، تتفاقم حدة هذه التحديات مع الأزمات الاقتصادية المتكررة، حيث تسهم في تقليص الميزانيات العمومية المخصصة للقطاع الصحي، ما يؤدي إلى تدهور مستوى الخدمات، خصوصاً فيما يتعلق بتلبية الاحتياجات الأساسية للفئات الهشة كالأُمهات والأطفال. وتترتب عن هذا التراجع آثار خطيرة مثل ارتفاع معدلات الفقر والهشاشة الاجتماعية، مما يؤدي بدوره إلى تفاقم ظواهر سوء التغذية، وضعف المتابعة الطبية، وارتفاع المخاطر الصحية في مرحلة الطفولة والأمومة. وسنحاول فيما يلي عرض أهم التحديات التي تواجه النظام الصحي للأمومة والطفولة نذكر:

أ- التغيرات الديموغرافية

تواجه الجزائر تحديات ديموغرافية متزايدة تتطلب تحليلاً دقيقاً ضمن السياسات الصحية والاجتماعية، خاصة فيما يتعلق بصحة الأم والطفل. فقد شهدت البلاد خلال العقود الأخيرة تغيرات ديموغرافية ملحوظة، من بينها الزيادة السكانية السريعة، وتغير هيكل الأسرة، والهجرة. فالجزائر تسجل معدلات نمو سكاني تتجاوز 1.8% سنوياً، مما يشير إلى وجود ضغوط متزايدة على الموارد الصحية والاجتماعية، خاصة فيما يتعلق بخدمة صحة الأم والطفل. وينعكس النمو السكاني على التركيبة العمرية، حيث تتمتع البلاد بفترة شبابية كبيرة، إذ تشير التقديرات إلى أن حوالي 30% من السكان هم تحت سن الخامسة عشر (وكالة الأنباء الجزائرية، 2019). ويشكل هذا الواقع تحديات مستمرة على المستويين

الاقتصادي والاجتماعي، حيث أن الاحتياجات المترتبة على تلك الفئة العمرية تتطلب تخطيطاً دقيقاً للسياسات الصحية، لضمان توفير الرعاية الصحية اللازمة.

من جهة أخرى تشهد البلاد تغيرات في أنماط الأسر، حيث تتزايد في الآونة الأخيرة معدلات الزيجات المتأخرة، مما يؤثر على الخصوبة والصحة الإنجابية. ناهيك عن الهجرة التي أصبحت تؤثر بشكل واضح على التركيبة السكانية. فعلى الرغم من وجود موجات هجرة كبيرة نحو الخارج، إلا أن هناك أيضاً حركات هجرة داخلية تؤثر على المناطق المختلفة وخاصة المدن الكبرى، مما يستدعي تعديل السياسات لتلبية الاحتياجات الصحية لمختلف المناطق.

يُظهر هذا المزيج من العوامل الديموغرافية الحاجة الملحة لتفعيل السياسات الصحية والاجتماعية التي تركز على تحسين نمط الحياة والوصول إلى الخدمات الصحية التي تضمن سلامة الأم والطفل. وتشكل هذه المؤشرات الديموغرافية تحديات لجميع المعنيين بالأمر، مما يستدعي تضافر الجهود الفنية لضمان تحقيق نتائج إيجابية وفعالة.

ب- تأثيرات الأزمات الاقتصادية

تُعتبر الأزمات الاقتصادية أحد العوامل المهمة التي تؤثر بشكل كبير على صحة الأم والطفل، حيث تخلق هذه الأزمات ضغوطات متعددة على النظام الصحي وتُعرض السياسات الصحية والاجتماعية لتحديات جمة، تتجلى في تدهور الخدمات الصحية وتراجع الاستثمارات الحكومية في المجالات الحيوية، مما يزيد من معاناة الفئات الأكثر هشاشة. إذ يلاحظ أن انخفاض الميزانيات المخصصة للصحة يؤدي إلى تدني جودة الرعاية الصحية وزيادة في نقص الأدوية وارتفاع تكاليف العلاج. نتيجة لذلك، يمكن أن تنشأ مشاكل صحية إضافية لدى الأمهات الحوامل، مثل ارتفاع معدلات الأمراض المزمنة وعدم القدرة على الحصول على الرعاية قبل الولادة وبعدها.

من جانب آخر يؤدي تفاقم معدلات الفقر والبطالة إلى تدني مستويات الأمن الغذائي، ما يسهم في ارتفاع معدلات الجوع وسوء التغذية، خاصة لدى الفئات العمرية المبكرة. وتشير الدراسات إلى أن سوء التغذية الناتج عن الفقر يُضعف الجهاز المناعي للأطفال، مما يزيد من قابليتهم للإصابة بالأمراض المعدية والمزمنة على حد سواء (UNICEF, 2023). علاوة على ذلك، تؤثر الظروف الاقتصادية المتردية على قدرة الأسر في الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الأساسية، حيث تُجبر العديد من العائلات على تحمل

أعباء مالية تفوق طاقتها، ما يدفعها إلى اتخاذ قرارات اضطرارية، كإلغاء أو تأجيل المواعيد الطبية الضرورية، وهو ما قد يؤدي إلى تفاقم الوضع الصحي للأطفال على المدى الطويل. (World Bank, 2022)

وترتبط هذه التحديات أيضًا باختلالات هيكلية في توزيع الموارد والخدمات، إذ تعاني المناطق الريفية والنائية من نقص واضح في البنية التحتية الصحية، إضافة إلى غياب التوعية الصحية المناسبة. ويُفرضي هذا التفاوت إلى تعميق الفوارق الصحية بين المناطق الحضرية والريفية، ويُضعف من مبدأ العدالة في الوصول إلى الخدمات الصحية، خاصة المتعلقة بصحة الأم والطفل. (UNDP Arab Human Development Report, 2022) وفي ضوء هذه الإشكاليات البنيوية، تبرز الحاجة الملحة إلى بلورة رؤية استراتيجية متكاملة تعتمد على التخطيط طويل المدى والتعاون المؤسسي المستدام. ويُعد هذا التوجه ضروريًا لتفعيل سياسات عمومية قائمة على العدالة الاجتماعية والصحية، تمكن من تعزيز رفاه الأمهات والأطفال، وتحقيق أهداف التنمية الصحية الشاملة في الجزائر.

7. التوصيات

يتطلب الارتقاء صحة الأم والطفل اعتماد استراتيجية وطنية شاملة تُعنى بتعزيز البرامج الوقائية والعلاجية، لا سيما في مجالي التغذية والرعاية السابقة للولادة. ويُعد التركيز على الفئات الهشة، خصوصًا في المناطق الريفية، أمرًا حاسمًا في رفع الوعي الصحي لدى الأمهات، من خلال التثقيف بأهمية التطعيم والمتابعة الطبية المنتظمة. كما أن التنسيق بين القطاعات ذات الصلة - كالصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية - ضروري لضمان استجابة صحية متكاملة. وفي هذا السياق، تبرز أهمية إشراك منظمات المجتمع المدني لتعزيز تعبئة الموارد وتنفيذ برامج ميدانية مشتركة تُعالج المحددات الاجتماعية للصحة، وعلى رأسها الفقر وسوء التغذية، ما يُسهم في تحقيق نتائج صحية مستدامة للأمهات والأطفال. ونستعرض فيما يلي أبرز التوصيات لتحسين جودة الخدمات الصحية في هذا المجال:

- تحسين البرامج الصحية

تحسين البرامج الصحية في المجتمع يشكل محوراً أساسياً في تطوير خطة شاملة لضمان صحة الأم والطفل، حيث تعتمد فعالية هذه البرامج على تحليلات دقيقة للواقع الصحي واستجابات فعّالة للتحديات القائمة، من خلال استخدام أدوات متبعة في إدارة الصحة العمومية تستند إلى الأدلة والبيانات الاحصائية.

لذلك كان من الضروري في هذا السياق، تفعيل الوعي المجتمعي حول أهمية الرعاية الصحية، من أجل تسهيل تطوير برامج تعزز التدخلات المبكرة وتشجع على الالتزام بالممارسات الصحية الجيدة.

من جهة أخرى تحتاج البرامج الصحية إلى تركيز أكبر على تكامل الخدمات، مما يعني تعزيز الروابط بين المراكز الصحية، المستشفيات والمجتمعات المحلية. وعليه ينبغي أن تُجمع المعلومات من مختلف هذه المصادر لتحليل البيانات الإحصائية المتعلقة بصحة الأم والطفل، وتُوجه الخطط المستقبلية وفقاً لهذه المعطيات. ومن الضروري أيضاً تحسين محاور التدريب والتثقيف لفئات العاملين في المجال الطبي، بشكل يمكنهم من تقديم رعاية متميزة وشاملة، مع أخذ الفوارق الجغرافية والاجتماعية بعين الاعتبار.

- تعزيز التعاون بين القطاعات

يتطلب تعزيز التعاون بين القطاعات لتحقيق تحسن فعال في صحة الأم والطفل تنسيقاً متكاملاً بين مختلف الهيئات الحكومية وغير الحكومية، بما في ذلك وزارات الصحة، التعليم، الشؤون الاجتماعية، والبيئة، والقطاع الخاص. لأن نجاح هذا التعاون يعتمد على خلق آليات فعالة لتبادل المعلومات والبيانات حول الوضع الصحي للأمهات والأطفال، بالإضافة إلى تعزيز البرامج المشتركة التي تستجيب للاحتياجات المحددة للمجتمعات المحلية. فمن خلال التعاون الفعال بين هذه القطاعات، يمكن معالجة العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر في صحة الأم والطفل، مثل الفقر، نقص التعليم وسوء التغذية.

أضف إلى ذلك، يجب وضع استراتيجيات لدمج الخدمات الصحية مع القطاعات الأخرى مثل التعليم، لتعزيز الوعي بممارسات الصحة الإنجابية والعناية بالأطفال. فمثلاً يمكن لمراكز الخدمات الصحية أن تعمل بالتعاون مع المدارس لتقديم برامج تثقيفية، وتوفير الاستشارات للعائلات حول أهمية الرعاية الصحية للأمهات والأطفال، مما يعزز الوعي المجتمعي ويزيد من فرص الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية. كما أنه من الضروري تعزيز تمويل هذه المبادرات المشتركة من قبل الحكومات والجهات المانحة، لضمان استدامتها وفعاليتها.

وتجب الإشارة أن القطاع الخاص يلعب دوراً حيوياً في دعم هذا التعاون من خلال إنشاء شبكة من الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وكذلك مع منظمات المجتمع المدني، التي تُعد خطوة محورية لتحقيق الأهداف المرجوة. وعليه فإن هذا التكامل بين القطاعات يمكن أن يسهم ليس فقط في تحسين مؤشر

الصحة العامة، بل أيضاً في رفع مستوى الوعي وتغيير السلوكيات الصحية لدى الأسر، مما يؤدي في النهاية إلى تحسين الوضع الصحي للأمهات والأطفال وكل أفراد المجتمع.

- توظيف التكنولوجيا الحديثة

أحد المجالات المهمة في تحسين البرامج الصحية هو توظيف التطبيقات التكنولوجية الحديثة في تقديم الخدمات الصحية، حيث يمكن أن تساهم تطبيقات الهواتف الذكية وبرامج التوعية الإلكترونية في الوصول إلى شريحة أوسع من النساء الحوامل والأمهات الجدد، مما يسهل تبادل المعلومات الحيوية والمساعدات الصحية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لتبني استراتيجيات قائمة على التقييم المستمر أن تعزز من قدرة البرامج على التكيف مع الاحتياجات المتطورة للسكان، مما يستدعي تقييماً دورياً للتجاوب مع التحولات الديموغرافية والاجتماعية. عبر هذا النهج الشمولي، يمكن للبرامج الصحية أن تلعب دوراً فعالاً في تحسين مستوى الصحة العامة للأمهات والأطفال، مما يسهم بالتالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- تعزيز البحث العلمي المتواصل

في إطار التحديات التي تم عرضها، يصبح من الضروري تبني نهج مبني على الأبحاث المستمرة والدورية للحصول على معلومات دقيقة حول العوامل المؤثرة في صحة الأم والطفل. فالتقييم المستمر لفعالية البرامج الحالية يجب أن يكون محور الاستراتيجيات الصحية، حيث يجب تحليل البيانات بشكل دوري لتحديد نقاط الضعف والنجاحات، لأن هذا النوع من التحليل يعزز قدرة صانعي السياسات على اتخاذ قرارات مستندة إلى الأدلة ويساهم في تحقيق تحسين ملموس في نوعية الخدمات والرعاية المقدمة في إطار صحة الأم والطفل.

- خاتمة:

تؤكد هذه الورقة العلمية الأهمية المحورية للسياسات الصحية والاجتماعية في تعزيز صحة الأم والطفل، خاصة في ظل التحولات السوسيو-اقتصادية التي تعرفها البلاد. فعلى الرغم من التقدم الملحوظ في بعض المؤشرات الصحية خلال العقدين الأخيرين، مثل تراجع معدلات وفيات الأمهات والأطفال، لا تزال هناك تحديات بنيوية تحول دون تحقيق العدالة في الوصول إلى خدمات الرعاية، لا سيما في المناطق الريفية والهشة. ويبرز هذا الواقع الحاجة الماسة إلى إعادة توجيه السياسات الصحية لتكون أكثر استجابة للسياقات المحلية، من خلال تبني مقاربة تكاملية بين قطاعي الصحة والشؤون الاجتماعية. مما يتطلب

تنفيذ برامج متعددة القطاعات تُعنى بالتثقيف الصحي للنساء الحوامل، تحسين التغذية، تعزيز الرعاية السابقة للولادة، فضلاً عن دعم برامج التلقيح الشامل.

كما أظهرت نتائج التحليل أهمية دمج المحددات الاجتماعية للصحة، بما في ذلك مستوى التعليم، الدخل وظروف المعيشة، ضمن عملية تصميم وتقييم السياسات الصحية. وفي هذا السياق، تكتسب الشراكة بين القطاع الحكومي والمجتمع المدني أهمية خاصة لضمان شمولية وفعالية التدخلات. من جانب آخر يستدعي تحسين أداء المؤسسات الصحية إجراء تقييمات دورية شاملة، لا تقتصر على الجوانب الكمية فحسب، بل تشمل أيضاً التفاعل مع الخصوصيات الاجتماعية والثقافية التي تؤثر في أنماط الاستفادة من الخدمات. كما يتطلب الأمر معالجة الإشكالات المتعلقة بتوزيع الموارد البشرية والمادية، عبر اعتماد تدخلات مبتكرة تستند إلى البحوث الميدانية والنماذج الدولية الناجحة.

في ضوء ما تقدم، نوصي بتبني سياسات مرنة متعددة الأبعاد تُدمج فيها قضايا التعليم، العدالة الاجتماعية، باعتبارها مرتكزات أساسية لبناء بيئة داعمة لصحة الأم والطفل. ومن منظور السياسات العامة، فإن التفاعل البناء بين مختلف الفاعلين، والقدرة على التكيف مع التغيرات الديمغرافية، المجتمعية والاقتصادية، يمثلان شرطاً ضرورياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال رعاية صحية متكاملة، عادلة، وشاملة لجميع الفئات السكانية.

- قائمة المراجع:

- زغوني رباح (جوان 2021). السياسة الاجتماعية كسياسة عامة: نماذج متعددة لمفهوم متغير. في: حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية. المجلد 5. العدد 01. ص-ص 39-58.

- وكالة الأنباء الجزائرية (2019). عدد سكان الجزائر بلغ 43 مليون نسمة في 1 يناير 2019. في: <https://www.aps.dz/ar/algerie/71492>. تم التصفح في: 2025/04/001.

- Annuaire statistique de la santé. (2021). In : <https://ciddef-dz.com/wp-content/uploads/2022/04/ANNUAIRE2021ARABE.pdf>. Consulté le : 20/03/2025.

- Buse, K., Mays, N., & Walt, G. (2012). Making Health Policy.

- "وزير الصحة: انخفاض معدل وفيات الأمهات إلى 48.5 وفاة لكل 100 ألف ولادة حية". Elbilad.net. (2023). In : <https://www.elbilad.net/national/>. Consulté le : 04/04/2025

- The Lancet. (2016). Ending preventable maternal and newborn deaths and stillbirths. In : <https://www.thelancet.com/series/maternal-health-2016>. Consulté le : 04/04/2025

- UNDP. (2022). *Arab Human Development Report 2022: Expanding Opportunities for an Inclusive and Resilient Recovery in the Post-COVID Era*. In : <https://www.undp.org/publications/arab-human-development-report-2022>. Consulté le : 16/03/2025
- UNFPA. (2020). *State of World Population Report*. In : <https://www.unfpa.org/publications>. Consulté le : 20/03/2025.
- UNICEF. (2021). *Maternal and newborn health*. In : <https://www.unicef.org/health/maternal-newborn-health>.
- UNICEF. (2023). *The State of the World's Children 2023: For Every Child, Nutrition*. In : <https://www.unicef.org/reports/state-of-worlds-children-2023>. Consulté le : 16/03/2025.
- World Bank, (2020). *تنمية الطفولة المبكرة في الجزائر*. In : <https://www.albankaldawli.org/content/dam/Worldbank/document/mna/ar/Algeria.pdf>. Consulté le : 20/04/2025.
- World Bank. (2022). *Poverty and Shared Prosperity 2022: Correcting Course*. In : <https://www.worldbank.org/en/publication/poverty-and-shared-prosperity>. Consulté le : 20/03/2025.
- World Health Organization (WHO). (2022). *Maternal and child health*. In : <https://www.who.int>
<https://www.albankaldawli.org/content/dam/Worldbank/document/mna/ar/Algeria.pdf>. Consulté le : 04/04/2025.